موقف مصر من قضايا بلاد الشام
١٩١٨ - ١٩٤٨

م. م. ثائرة عبد الكريم جعفر
كلية التربية / جامعة تكريت

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

المقدمة

أولت مصر أهمية كبيرة لإقليم بلاد الشام خاصة والمشرق العربي عامة، ولاسيما سورية ولبنان وفلسطين، ويعود هذا الاهتمام إلى عوامل عدة، تاريخية، وجغرافية، وقومية، فاهتمامات مصر بهذه المنطقة ترجع إلى عهد الفراعنة ومرورا بالعهد الروماني، ثم تأسيس الدولة العربية الإسلامية، ثم تأسيس الدولة الأيوبية التي أمتد نفوذها ما بين مصر وبلاد الشام ودولة المماليك (١٢٥٠–١٥١٧) . عند قيام الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد علي باشا (١٨٠٥–١٨٤٩) ، ثم بسط سيطرته على بلاد الشام بين عامي (١٨٣٢–١٨٤٠) واستمر اهتمام مصر بهذا الاقليم في عقد الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين عندما تكللت جهود مصر الوحدوية في إقامة دولة الوحدة مع سورية عام ١٩٥٨م .

وشكل ذلك جزءاً من الرؤية التاريخية لذلك الاهتمام، أما فيما يخص العامل الجغرافي، فقد كانت مصر تعد نفسها امتدادا لمنطقة المشرق العربي، عن طريق ارتباطها مع بلاد الشام، فكان لابد لمصر من أن تؤمن بلاد الشام ليكون اتصالها واضحا بمنطقة المشرق العربي، فضلا عن ذلك فإن هناك العامل القومي، على الرغم من ضعف هذا العامل في العقود السابقة، إلا انه ظهر واضحا وجليا بعد الحرب العالمية الثانية، ومجيء الرئيس جمال عبد الناصر ومناداته بالقومية العربية كأساس لوحدة الوطن العربي، ولما كان العراق وبلاد الشام متحررا ومستقلا، فأن جهود السياسة المصرية تركزت على المشرق العربي وبالأخص منطقة بلاد الشام وهنا تكمن الأهمية التاريخية لموضوع البحث.

التمهيد

تستمد مصر قوتها وأهميتها ودورها الفاعل في العلاقات الدولية، من خلال موقعها الجغرافي الذي يُعد ذا قيمة إستراتيجية منفردة على صعيد العالم، فهي تشكل حلقة الوصل بين القارات الثلاثة القديمة بريا وبحريا بحكم وقوعها في الزاوية الشمالية الشرقية لقارة أفريقيا، وبهذا الموقع تشرف على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، والسواحل العليا الغربية للبحر الأحمر، وقد منحها هذا الموقع القدرة على التحكم بطرق المواصلات بين الشرق والغرب المارة عبر البحر الأحمر والبحر المتوسط، وبسبب ذلك برزت أطماع الدول الكبرى للسيطرة على مصر، وزادت حدة الصراع الدولي عليها، ولاسيما في القرن التاسع عشر، على اثر انتشار الثورة الصناعية وتزايد حركة النشاط الاستعماري الأوربي في العالم(١).

ويشهد تاريخ الدولة الحديثة التي أسسها الوالي محمد علي باشا التي عملت على نهضة مصر وتقدمها ارتبطا على الدوام بحجم ما تملكه من عناصر القوة وبما تستطيع ممارسته من نفوذ للتأثير، من ناحية، على ما يجري من أحداث وراء حدودها الجنوبية في منطقة دول حوض النيل، وحدودها الشمالية الشرقية في منطقة الهلال الخصيب، غير أنه يتعين في الوقت نفسه لفت الانتباه إلى حقيقة أخرى وهي أن الأهمية الإستراتيجية لا تمارس تأثيراتها بشكل ميكانيكي أو حتمي على عملية صنع السياسة الخارجية في الدول المختلفة وإنما تمارسها من خلال النظام السياسي وطريقة الوصول إلى تلك الاهداف(٢).

وفي هذا السياق يلاحظ أن التوجهات العامة لسياسة مصر العربية اتسمت بالثبات والاستقرار النسبي، بعيدة عن الحكم العثماني المباشر، وظلت تتفاعل في تناغم واتساق مع الأهمية الاستراتيجية حتى أقدمت بريطانيا عام ١٨٨٢على احتلال مصر بعد هزيمة أحمد عرابي في معركة التل الكبير وأصبح للخديو توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢) السلطة الشرعية بينما أصبح المعتمد البريطاني افان يارنج (Evelyn Baring) الذي عرف بالورد (كرومر) له السلطة الفعلية في مصر وأصبحت مصر تحت الحماية البريطانية المقنعة، ومارست سياسة مزدوجة بالاعتراف بعلاقة مصر بالدولة العثمانية شكلياً حتى اغتنمت دخول العثمانيين إلى جانب الألمان في الحرب العالمية الأولى لتفرض الحماية بشكل علني في عام ١٩١٤ (٣).

ومن ناحية أخرى لم يكن مصطلح " العالم العربي " أو" الوطن العربي " قد ظهر في أفق الحياة السياسية أو الثقافية في مصر أو غيرها من بلدان المنطقة، وكانت الكلمة المستخدمة " بلاد المشرق " تعبيراً عن سوريا والعراق، وبلاد الحجاز وبلاد شبه الجزيرة العربية وبلاد المغرب وسودان وادي النيل، والبلاد المجاورة للتعبير عن درجة القرابة بين مصر وتلك البلاد إذ كان يقال " مصر وجيرانها "، والحقيقة أن بلدان " الوطن العربي" في العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت تعبيراً جغرافياً أكثر منه سياسياً، وتعبيراً ثقافياً أكثر منه تعبيراً عن مصالح مادية معينة إذ كان كلها نهباً لأطماع القوى الكبرى. وفي المشرق كان العراق وسوريا الكبرى (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين حالياً) تحت الحكم العثماني المباشر. وفي شبه الجزيرة العربية كانت إمارات ومشيخات عمان قد خضعت للنفوذ البريطاني المباشر من خلال اتفاقيات الحماية التي فرضتها الحكومة البريطانية بعد القضاء على دولة القواسم منذ عام ١٨٢٠م . ولم يكن هناك سوى اليمن تحت حكم الإمامة والحجاز مستقلاً تحت قيادة أشراف مكة بعيداً عن النفوذ الأجنبي المباشر(٤).

وكانت علاقات مصر مع بلاد الشام على اختلاف أوضاعها منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر علاقات ثقافية وتجارية في المقام الأول، وكان الأزهر هو مركز تلك الاتصالات وبؤرة نقل الأفكار عبر العلماء والدارسين، وكان طريق الحج مركزاً للتعارف بين الشعوب، كما كانت الأسواق التجارية هي المجال الأوسع لتدعيم تلك الاتصالات، وعندا استقر المقام بأنصار الفكرة العربية في مصر بعد هروبهم من الاضطهاد التركي في مطلع القرن العشرين، وبدأوا يعملون على نشر أفكارهم وتوسيع نطاق أنصارهم بالدعوة إلى فكرة الاستقلال عن الدولة العثمانية والدعوة إلى الوحدة القومية في البلاد العربية ، وذلك من خلال إصدار الصحف والكتابة فيها ونشر المطبوعات وإلقاء المحاضرات العامة في المنتديات والجمعيات الأدبية، لكن الفكرة العربية واجهت تحديات فكرية مماثلة إذ كان المناخ الثقافي في مصر يحمل في تياراته أكثر من فكرة وأكثر من رابطة لتحديد الشخصية المصرية وهويتها القومية، وكل منها يتعارض مع الآخر ويتناقض معه، فهناك الرابطة الشرقية والتي تعني وحدة بلاد الشرق ضد الغرب الأوربي، وهناك الرابطة الإسلامية المنبثقة عن حركة الجامعة الإسلامية التي نادى بها جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩–١٨٩٧) وتبناها السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–

١٨١٩) لمواجهة الغرب المسيحي الأوربي أيضاً ومثلت عند مصطفى كامل وأنصاره الرابطة العثمانية، وهناك رابطة البحر المتوسط وقوامها الثقافة اليونانية الرومانية القديمة، وهناك الفرعونية والتي اختلطت بالقبطية كفكرة مصرية محلية في مواجهة كل تلك الأفكار، وهكذا أصبح المسرح الثقافي السياسي في مصر يعرض كل الأفكار ويحاول أنصار كل فكرة اكتساب أكبر مساحة من التأييد على حساب الأفكار الأخرى[٥] . ومع هذا كان رد الفعل في مصر أمام الحوادث الجسام التي تقع في بلدان الوطن العربي ينطلق من الرابطة الإسلامية أحياناً والعربية أحياناً أخرى، ومشاعر الجيرة في أحيان ثالثة، وقد بدا ذلك واضحا في موجة الغضب التي عمت المصريين ضد احتلال إيطاليا لطرابلس (١٩١١) باعتبارها بلداً مسلماً، على حين شاركت المدفعية المصرية في الثورة العربية التي قادها الشريف حسين (١٩١٦) ضد الحكم العثماني انطلاقاً من العروبة، أما ما حدث في فلسطين منذ وعد بلفور المشؤوم ٢ تشرين الثاني / ١٩١٧ وما تلا ذلك فقد اختلطت فيه كل مشاعر العروبة والاسلام ولم يقتصر الأمر على التجمعات الشعبية والنخبة المثقفة عروبياً أو إسلامياً، بل أن الحكومات المصرية بدأت تأخذ مواقف سياسية تجاه العروبة بخطى متقدمة منذ وزارة علي ماهر باشا في مصر بداية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤١) واستعانته بعبد الرحمن عزام وعزيز علي المصري[٦].

ومنذ ذلك التاريخ وسياسة مصر العربية تتقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق الحلم العربي القديم في إقامة دولة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج، كما بذلت جهودها خلال عضويتها بعصبة الأمم في تأييد إلغاء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان وحصولهما على الاستقلال، وإذا كان اشتراك مصر في تأسيس جامعة الدول العربية قد حسم توجهات السياسة المصرية لصالح الفكرة العربية ،فأن التوجه المصري كان دائماً يسعى إلى توحيد الجهود العربية نحو الوحدة والاستقلال ولاسيما في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢–١٩٧٠).

أولا: موقف مصر من المشاريع الهاشمية وقيام جامعة الدول العربية.

لم تكن " العروبة " خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر مصطلحاً مستخدماً في الفكر السياسي في مصر أوفي محيط البلدان العربية المجاورة في المشرق العربي، كما لم تكن تشكل منهجاً في التوجهات السياسية للحكومات القائمة آنذاك، ولكن في الحقيقة أن العروبة

كانت تعد تياراً فكرياً بدأ يحفر مجراه في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر بجهود نخبة من مثقفي الشام لمواجهة سيطرة الحكومة العثمانية في البلاد، وقد لاقت هذه الجهود بعض التأييد وقدراً من الحماس على مستويات مختلفة، وبدا ذلك واضحاً في المنتديات الفكرية والخطب والقصائد الشعرية، وتكون الجمعيات التي تدعو إلى تحقيق العروبة عملياً بالتخلص من الحكم العثماني ونقل السلطة للعرب، غير أن السلطات العثمانية الحاكمة في بلاد الشام لم تقف مكتوفة الأيدي أمام محاولات الانقضاض عليها، إذ بدأ السلطان عبد الحميد الثاني برفع شعار الجامعة الإسلامية للمواجهة وأخرج الدعوة إلى العروبة والاستقلال للولايات العربية والانفصال عن الدولة العثمانية ، لذلك بدأت تلاحق كل العناصر المؤمنة بالعروبة فلم يجد هؤلاء أمامهم سوى الفرار من البلاد إلى مصر [٧]، ثم بدأت سيطرة الاتحاديين بعد خلع عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٩م وحاولت جاهدتاً إعادة السيطرة على بلاد الشام سيطرة كاملة ، وبدأت بتطبيق سياسة تضيق على الجمعيات التي كانت تطالب بتطبيق الإدارة اللامركزية بعيدة عن سياسة الاستبداد، كما رافق هذه المدة سعي اوربي محموم لتفكيك وتقسيم املاك الدولة العثمانية ، فبدأت الدول الاوربية بريطانيا وفرنسا وايطاليا وروسيا القيصرية اجتماعات واتصالات سوية للاتفاق بشأن املاك الدولة العثمانية وخاصة منطقة بلاد الشام وجرت اتصالات بين وزراء خارجية تلك الدول منذ عام ١٩١٤ وتم الاتفاق في تقسيم المنطقة بين الدول المذكورة، فلما أقدمت فرنسا على احتلال سورية ولبنان أثار ذلك الاحتلال غضب الشريف حسين بن علي وابنه الأمير عبدالله فعقدا العزم على استعادة سورية بقوة السلاح، بعد أن اتصل العديد من رجال السياسة وشيوخ القبائل في سورية بالشريف حسين بن علي وطالبوه بطرد الفرنسيين منها، إلا أنَّ الحكومة البريطانية خشيت من إقدام الفرنسيين على احتلال مناطق الانتداب البريطاني كانت تنطلق منها الحركات الوطنية ضد القوات الفرنسية في سورية أبرزها منطقة شرق الأردن[٨].

فبادرت إلى عقد مؤتمر في القاهرة لتوطيد المصالح البريطانية في الشرق الأوسط افتتحه وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل(Winston Churchill)[٩] في الثاني عشر من آذار ١٩٢١ أكد فيه (ونستون تشرشل) على أنَّ بريطانيا سوف تفي بالتزاماتها التي تحقق لها أغراضها في المنطقة، وذلك بعد استبدال الانتداب البريطاني بمعاهدة تحالف مع

الامير عبدالله امير شرق الاردن عند تسلمه العرش[١٠]. ولكن على الرغم من أن بريطانيا عدت تنصيب حاكم هاشمي على كل من العراق وشرق الأردن وفاءً لالتزاماتها مع الشريف حسين بن علي مقابل مشاركته لها في الحرب العالمية الأولى، إلاَّ أن الآمال الوحدوية بقيت تراود مخيلة بعض المهتمين بالقضايا القومية الوحدوية بوصفها هدفاً للوحدة العربية الشاملة، خاصة الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) في العراق الذي أخذ يطالب بوحدة العراق وسورية وفلسطين والبحث عن أنصار ومؤيدين لسياسته في البلدين[١١]. ولاسيما أنَّ الشعب السوري قد أعلن معارضته للانتداب الفرنسي وقيامه بثورة كبرى فجرها عام ١٩٢٥، التي ترجمت رغبات الشعب السوري بالوحدة والاستقلال[١٢].

كان موقف الوطنيين السوريين من وحدة بلاد الشام بين مؤيد ومتحفظ ، إذ إن أغلب العناصر الوطنية داخل سورية كانت لا ترى مانعا من الاستعانة بالملك فيصل الاول ضد الانتداب الفرنسي، بينما أصرت العناصر الوطنية المناصرة للاستقلال والمقيمون خارج سورية على أنْ يكون الحكم جمهورياً يتماشى ومقتضيات العصر، وقد شكلت لجنة مشتركة (سورية- عراقية) لعقد مؤتمر عام يجتمع في بغداد لبحث الأمور المتعلقة بإقامة الاتحاد بين القطرين، لكن وفاة الملك فيصل ليلة الثامن من أيلول ١٩٣٣ حالت دون تحقيق مشروع الاتحاد بين العراق وسورية وطوي المشروع مؤقتاً إلى أن أخرجه رئيس الوزراء نوري السعيد بشكل جديد أطلق عليه اسم (مشروع الهلال الخصيب)[١٣]. وبعد أن استطاعت بريطانيا تصفية حركة مايس١٩٤١ التحررية في العراق التي قادها رشيد عالي الكيلاني[١٤] أدركت أنه لم يكن في المستطاع التحكم في التيار الشعبي المندفع نحو الوحدة فأخذت على عاتقها تسهيل مهمة الاتصال بالدول العربية لتنسيق التعاون معها في ظروف الحرب القائمة آنذاك، تمثلت تلك السياسة بصفة أساسية في الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية البريطاني انتوني أيدن (Anthony Eden)[١٥] في مجلس العموم البريطاني في التاسع والعشرين من أيار١٩٤١ أكد فيه على رغبة الحكومة البريطانية في تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية ومؤازرتها لأي مشروع يلقى تأييد الرأي العام العربي[١٦]. وبدت ردود الفعل واضحة حين أراد الأمير عبدالله بن الحسين أن يستفيد من تصريح (انتوني أيدن) أبان ظروف الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، فتقدم في الثاني من تموز ١٩٤١ بمشروعٍ إلى

الحكومة البريطانية يتضمن تحقيق وحدة بين أقطار سورية الكبرى (سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن)[١٧] بالشكل الذي ينطبق مع وحدتها الجغرافية والاقتصادية[١٨]، وفي الوقت الذي سعى فيه الأمير عبدالله لتحقيق مشروعه سورية الكبرى[١٩]، حمل رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الدعوة إلى وحدة أقطار الهلال الخصيب وهي فكرة تتخطى في تفاصيلها المفهوم الذي طرحه الهاشميون، مستغلاً بذلك ظروف المنطقة العربية لتحقيق طموحات الحكم في العراق، فسورية ولبنان قد بذلت لها الوعود بالاستقلال من قبل فرنسا والذي اعترف به فعلاً بعد مدة [٢٠].

ولما استلمت حكومة مصطفى النحاس الحكم في مصر في الرابع من شباط ١٩٤٢ طرح رئيس الحكومة العربية مصطفى النحاس في ١٣ تشرين الثاني من العام نفسه بأن مصر لن تألوا جهدا في تحقيق أماني شقيقاتها في البلاد العربية مما شجع نوري السعيد للحضور إلى القاهرة ومعه الامير عبد الاله أواخر كانون الاول من العام نفسهُ وتباحثا مع النحاس عن موضوع الاتحاد العربي[٢١]، وفي ضوء الوضع السياسي الجديد لمنطقة المشرق العربي آنذاك قام نوري السعيد بصياغة مقترحاته الرامية إلى وحدة أقطار الهلال الخصيب، ومهد لتلك العملية بمباحثات أجراها مع وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد كيري (Richard Kerry) الذي كان يقيم آنذاك في القاهرة[٢٢] أكد فيها نوري السعيد أنه طالما انفردت بريطانيا في تصريف شؤون المشرق العربي بعد سقوط فرنسا، فمن المستحسن أن تحقق أماني البلاد العربية في الاستقلال والوحدة[٢٣] .

كما قدم نوري السعيد مذكرة بعنوان (استقلال العرب ووحدتهم) في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٤٣ وقد عرفت بـ(Blue book) الكتاب الازرق[٢٤] إذ اقترح حلاً للقضية الفلسطينية على أساس قيام اتحاد فدرالي يضم العراق وسورية وشرق الأردن وفلسطين، على أن يتمتع اليهود باستقلال إداري في أطار الدولة العربية المتحدة، كما دعا نوري السعيد في مذكرته إلى إقامة جامعة عربية تتألف من العراق وكل من سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، ومن يرغب من البلاد العربية الأخرى على أن يكون مجلس تلك الجامعة مسؤولاً عن شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والنقل والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الاقليات[٢٥].

واجه المشروعان (سورية الكبرى والهلال الخصيب) معارضة شديدة لدى الرأي العام العربي وكان في طليعة المعارضين كل من سورية ولبنان، ولذلك لم ترحب الحكومة البريطانية بمشروع نوري السعيد ولا بمشروع الأمير عبدالله بعدما واجها معارضة شديدة ليس فقط من سورية ولبنان بل من الدول العربية الأخرى ومنها مصر والمملكة العربية السعودية [٢٦] .

ويبدو في الوقت نفسه لاقى المشروعان معارضة شديدة من الحكومة المصرية خوفاً من امتداد النفوذ العراقي داخل منطقة الهلال الخصيب مما يؤدي بالتالي إلى التقليل من النفوذ المصري[٢٧]. جاء الرد البريطاني على طرح المشاريع العربية الوحدوية (سورية الكبرى والهلال الخصيب) في الرابع والعشرين من شباط ١٩٤٣، حين أجاب (انتوني أيدن) على سؤالا لأحد الأعضاء في مجلس العموم البريطاني حول الوحدة العربية بأن: " حكومة جلالة الملك سوف تنظر بكل عطف لأي حركة بين العرب تؤدي إلى وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، غير أنه يجب أن تحدث المبادرة من جانب العرب أنفسهم، وعلى حد علمي فإنه لم يطرح بعد مشروع في هذا الشأن يلقى الموافقة من جميع الأطراف "[٢٨].

وبالرغم من إن بريطانيا أعرضت عن المشاريع الهاشمية (سورية الكبرى والهلال الخصيب) التي لم تحضَ بقبول العرب الجماعي، وباركت فكرة قيام جامعة للدول العربية، إلا إن الأمير عبدالله بقي متمسكاً بالدعوة لوحدة سورية من جهة، ورغبته بتزعم الوحدة العربية من جهة أخرى، ولكن لم يلق مشروع الأمير استجابة الأطراف العربية المعنية بعد أن قابل مفكرو العرب مشروعه بالحذر والارتياب، فأخذ كل من العراق ومصر بزمام المبادرة لدعوة الأقطار العربية المستقلة لإجراء المشاورات فيما بينها بخصوص الوحدة العربية[٢٩].

سعى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد جاهداً من أجل إقناع الزعماء العرب بوجهة نظره، فبعث برسالة شخصية إلى رئيس وزير مصر مصطفى النحاس في السابع عشر من آذار١٩٤٣، عرض فيها أفكاره بشأن الوحدة العربية، وأكد أنه سوف يرسل رسائل السياسيين العرب للتشاور والتفاهم معهم حول صيغة التعاون العربي المشترك والدعوة لعقد مؤتمر عربي عام[٣٠]، إلا إن مصطفى النحاس رفض ما عرضه جميل المدفعي بسبب إصرار النحاس على أنْ لا يشارك في المحادثات إلا الممثلون الحكوميون وان لا تشارك فيها أي هيئات شعبية كما كان

يرى العراق، فتقرر أنْ يقوم نوري السعيد بزيارة إلى القاهرة تلبية لدعوة مصطفى النحاس يزور خلالها كل من شرق الأردن وسورية وفلسطين[٣١].

وبعد تلك المباحثات أخذت الأوساط السياسية في مصر تسعى لتحقيق مشروع الوحدة العربية والعمل على تحديد الأسس التي تكفل تحقيق تلك الوحدة، فأعلن وزير العدلية محمد صبري في مجلس الشيوخ المصري في الحادي والثلاثين من آذار ١٩٤٣ "إنَّه يجدر بالحكومات العربية الرسمية أن تتناول هذا الموضوع بشكل جدي وأنْ تعمل الحكومة المصرية على استطلاع رأي هذه الحكومات عن طريق تنفيذ هذا المشروع، وأنْ تدعو بعد ذلك إلى عقد مؤتمر يعقد في القاهرة يبت فيه هذا الأمر بصورة نهائية بعد توحيد المشاريع التي تتقدم بها الحكومات العربية "[٣٢]. باشر بعدها مصطفى النحاس بإجراء مشاوراته مع المسؤولين في الأقطار العربية، فبدأ مباحثاته مع نوري السعيد عن فكرة الوحدة العربية، فجرت بين الطرفين مباحثات استمرت حتى السادس من آب١٩٤٣ لمدة أسبوع كامل واتسمت بالسرية التامة، تم خلالها دراسة إمكانيات التعاون العربي بين الدول العربية المستقلة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وما يتفرع عنها[٣٣].

أخذت مصر بعد ذلك استطلاع آراء بقية الحكومات العربية، ففي مطلع آب ١٩٤٣ دعت حكومات كل من سورية ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن إلى إرسال مندوبين عنها لتبادل الآراء ووجهات النظر في موضوع الوحدة العربية، فوصل في الحادي والثلاثين من آب ١٩٤٣ الوفد الأردني برئاسة توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني وأجرى مشاوراته مع الجانب المصري الذي مثله رئيس الوزراء مصطفى النحاس واستمرت حتى الأول من أيلول ١٩٤٣، تناولت قضية وحدة سورية الكبرى ومجالات التعاون العربي المشترك[٣٤].

واستمرت المشاورات بين مصر ووفود الدول العربية، المملكة العربية السعودية وسورية ولبنان والعراق واليمن حتى شباط ١٩٤٤، فشجع تقدم المباحثات الثنائية الحكومة المصرية لأن تخطو خطوة أخرى باتجاه التضامن العربي، فوجه مصطفى النحاس في الثاني عشر من تموز١٩٤٤ الدعوة للأقطار العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية إلى اجتماع

لمؤتمر عربي يعقد في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٤٤ في الإسكندرية بحضور مندوبين عن مصر وسورية ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وممثل عن عرب فلسطين[٣٥]، وقد استبعدت في مباحثات اللجنة التحضيرية في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٤٤ فكرة الحكومة المركزية منذ البداية، واستبعدت أيضاً المشاريع الهاشمية، إذ تقدم الوفد المصري بصياغة لمشروع الوحدة العربية تضمن منظمة إقليمية تقوم على أساس التعاون والتنسيق لا على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي، وبعد مناقشات عدة استقر الرأي خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية على تسمية تلك الرابطة باسم (جامعة الدول العربية)[٣٦]، واختتمت اللجنة اجتماعاتها بإصدار بروتوكول عرف باسم (بروتوكول الإسكندرية) في السابع من تشرين الأول ١٩٤٤، بعد أن تم الاتفاق بين المؤتمرين على صيغته " تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس جامعة الدول العربية تمثل الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة "، وفي السابع من تشرين الأول ١٩٤٤، قام رؤساء الوفود العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية (المصرية والسورية واللبنانية والعراقية والأردنية) بالتوقيع على نص البروتوكول في جامعة الملك فاروق الأول بالإسكندرية، ولم يتخلف عن ذلك سوى ممثلي السعودية واليمن[٣٧].

وبعد التوقيع على بروتوكول الإسكندرية اتسع نطاق النشاط السياسي بين الدول العربية، إذ اجتمع كل من رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي والملك السعودي عبد العزيز بن سعود مع الملك فاروق في الثاني عشر من شباط لتنسيق المواقف فيما بينهم رداً على لقاء محور عمان– بغداد الذي عقد في بلدة (الشونة) في شرق الأردن في الخامس من شباط ١٩٤٥، بين كل من عبد الإله الوصي على عرش العراق ونوري السعيد والأمير عبدالله بن الحسين، كمحاولة جديدة لتنسيق سياستهم قبيل اجتماع اللجنة التحضيرية المكلفة بإعداد ميثاق جامعة الدول العربية[٣٨].

ومنذ ذلك الحين تبلور محور القاهرة–الرياض الذي سرعان ما انضمت إليه سورية ولبنان مقابل محور بغداد–عمان، وبذلك ولدت جامعة الدول العربية بمحورين سياسيين أديا دوراً مهماً وخطيراً في إضعاف التضامن العربي وتوتر العلاقات بين الدول العربية فيما بعد[٣٩]،

ويبدو ان الزعامة المصرية آنذاك أدركت أن مصلحتها تكمن في احتواء الهاشميين ومنع أي قوة قادرة على تحديها في المشرق العربي، وذلك يستلزم الحيلولة دون توسع نفوذ الهاشميين في عمان وبغداد. وبعد ذلك وقّع مندوبو الحكومات العربية مصر وسورية وشرق الأردن والعراق ولبنان، والسعودية واليمن فيما بعد[٤٠].

انتقل الميثاق إلى برلمانات الدول العربية وهيئاتها الرسمية المكلفة بالتصديق عليه، فأقر بالإجماع وبتأييد شعبي واسع، اتفقت الدول العربية الموقعة على الميثاق على تعيين عبد الرحمن عزام أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لمدة سنتين، وأصبحت القاهرة المقر الدائم للجامعة التي ينعقد مجلسها انعقاداً عادياً مرتين في السنة، كما عد يوم الثاني والعشرين من آذار عيداً رسمياً لجامعة الدول العربية[٤١]. إلا إن قيام الجامعة العربية لم يؤثر على عزيمة الأمير عبد الله بن الحسين في السعي لتحقيق مشرعه الوحدوي سورية الكبرى يبدو ان الامير عبدالله مصراً على ان يتزعم الوحدة العربية، فبينما كان مجلس جامعة الدول العربية منعقداً في القاهرة لدورته الثانية في الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٥، نشرت إحدى وكالات الأنباء الأجنبية تصريحاً نسبته إلى الأمير عبدالله، مفادهُ أنَّ الأمير سيطرح على الجامعة العربية مشروع وحدة أو إتحاد سوري يحقق أماني الأقاليم السورية ومصالحها المشتركة، كما ألقى الملك عبدالله خطاب العرش أمام المجلس التشريعي الأردني في الحادي عشر من تشرين الثاني١٩٤٦ جدد فيه دعوته إلى مشروع سورية الكبرى، فأثارت تلك التصريحات جدلاً عنيفاً حول مشروع سورية الكبرى بين الحكومة الأردنية وحكومتي سورية ولبنان، فتأزمت العلاقات بينهما[٤٢].

وقد ظهر التنافس على زعامة العالم العربي بين الاسرة الهاشمية والاسرة المالكة في مصر في مباحثات جامعة الدول العربية وذلك عندما عرض مشروع سورية الكبرى على مجلس الجامعة في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٦، إذ رأى المندوب المصري ابراهيم عبد الهادي ان المجموعة العربية عليها ان تتفادى مثل تلك الاشياء التي تعكر الاتجاه المشترك والوحدة الصحيحة وعدم الانشغال بأمور قد تعرضنا للخطر، فعلى أثر ذلك اصدرت اللجنة السياسية للجامعة قرارا برفض المشروع والتمسك بميثاق جامعة الدول العربية [٤٣]،

وعلى الرغم من أن ذلك البيان قد وضع حداً لمناقشة المشروع داخل الجامعة الدول العربية، لكنه لم يمنع الملك عبدالله من السعي لتحقيق المشروع بشكل أكبر داخل الأردن وعلى الساحة العربية والدولية، وكذلك استمر موقف الدول العربية المعادي لمشروع سورية الكبرى، ولاسيما عندما نشر الملك عبدالله الكتاب الأبيض، ونادى في خطابٍ له في الثامن والعشرين من حزيران١٩٤٧ باتحاد الأقاليم الشامية مؤكداً أن وحدة بلاد الشام الطبيعية قد أصبحت حقاً من حقوق هذه الأمة وعملاً من أعمالها وتوجيه لنضالها وإنها لفرصة إن سنحت وجب وصل أسبابها، مما أثارت تلك التصريحات ضجة كبيرة في الاوساط العربية ولاسيما في مصر والسعودية اللتين نظرتا إلى تلك المحاولات على انها خطة تهدد اركان الجامعة العربية[٤٤].

ويبدو ان ذلك يرجع إلى موقف مصر العربي، إذ حدث بعد ذلك اتفاق بين وجهات النظر المصرية والسعودية، ونتيجة لذلك أصدرت الحكومة السورية في الخامس والعشرين من آب ١٩٤٧ بياناً عبرت فيها عن أسفها على السياسة التي ينتهجها الملك عبدالله حيال مشروع سورية الكبرى ، أظهر الملك فاروق نقمته على تصرفات الملك عبدالله وأبدى تأييده للحكومة السورية وأكد على وجوب التكتل لمقاومة ذلك المشروع[٤٥]، وأن تطلب الحكومة السورية من الحكومة البريطانية الضغط على الملك عبدالله للامتناع عن المشروع، كما تعهد الملك فاروق القيام بالمسعى نفسه مع الحكومة البريطانية [٤٦]. ومن هنا يتبين ان المشروعات الهاشمية لم تجد قبولا لدى مصر ولدى سورية ايضا كما ان الجبهة السعودية كان لها دور في رفض تلك المشروعات لعدم سيطرة الهاشميين عليها في الوقت الذي تعثرت فيه المفاوضات بين لندن والقاهرة بسبب جلاء القوات البريطانية، ولعل ذلك جعل المصريين أكثر اهتماما بمحاربة المشروعات الهاشمية المحسوبة على بريطانيا .

ثانياً: موقف مصر من استقلال سوريا ولبنان.

سادت العلاقات الطيبة بين مصر والشام في عهد الدولة العثمانية على اساس حسن الجوار إذ كانت تجمع بينهما روابط دينية ولغوية وعرقية برغم الحواجز التي وضعت بين مصر والشام، وقد حمل المهاجرون السوريون في هجرتهم تناقضات المجتمع الشامي ما بين متحمسين لفكرة الجامعة الاسلامية، ومهدوا فيما بعد لفكرة الجامعة العربية وما بين موارنة

واقليات اخرى تعاونت مع سلطات الاحتلال وخاصة المشتغلين في الصحافة وعاشوا بعيدا عن قضايا مصر[٤٧].

اما المصريون فقد شعروا بقضايا الشام السياسية من خلال القضية الفلسطينية وأثناء الثورة السورية عام ١٩٢٥ تركت السلطات المصرية حرية العمل السياسي للوطنيين السوريين واللبنانيين المقيمين في مصر للتعبير عما اصاب بلادهم من جراء التدخل الفرنسي بمشاركة المصريين في شعورهم، إذ عقد اجتماع في القاهرة في الثالث والعشرين من آب في العام نفسه حضره لفيف من المصريين والسوريين واللبنانيين مذكرة احتجاج إلى حكومة فرنسا، وتشكلت لجنة مساعدة جرحى الدروز في الشهر نفسه لجمع الاموال والعقاقير الطبية وارسالها إلى الثوار في سورية[٤٨].

ولما عقدت معاهدة ١٩٣٦[٤٩] بين مصر وبريطانيا ساد الدوائر الفرنسية شعور بالقلق لوجود علاقات وروابط بين مصر وسورية ولبنان، ونظرت السلطات الفرنسية إلى تأييد مصر لقضية سورية ولبنان على أنه تهديد مباشر لمصالحها في الشرق، ولذلك حاولت فرنسا بشتى الطرق اثناء وقوف مصر بجانب سوريا ولبنان مع تعهدها لمصر بمقاومة أي هجوم ايطالي من ليبيا ووقوفها ايضا بجانب المصريين في مسألة الغاء الامتيازات الاجنبية ومع ذلك لم يستجب الجانب المصري لذلك واستمر في تأييده لسورية ولبنان[٥٠]، وعندما عمدت السلطات الفرنسية في سورية إلى تعطيل الحياة النيابية قبيل قيام الحرب العالمية الثانية وتألفت وزارة جديدة أسندت السلطات فيها لمجلس المديرين أدى ذلك إلى حدوث اضطرابات داخلية واعتقال عدد كبير من الزعماء السوريين واصدرت الاحكام ضدهم بالإعدام، وتأثر بذلك الشعب المصري وخصوصا في البرلمان، إذ استنكر بعض النواب تلك الاساليب، وطالبوا من الحكومة المصرية بالتدخل للأفراج عن المحكوم عليهم، وكان رد رئيس الوزراء المصري أن ظروف الحرب تقضي بأن تكون معالجة هذا الموضوع بالواسطة والمجاملة، وعلى الفور قام وفد من اعضاء الجالية السورية في مصر وبعض الفلسطينيين بزيارة رئيس الوزراء علي ماهر وتباحثوا معه بشان التوسط المصري للأفراج عن المعتقلين السوريين، فاستجابت مصر لمطلبهم، إذ اتصل رئيس الوزراء بوزارتي الخارجية في كل من لندن وباريس للتشاور معهم بشأن المعتقلين

السوريين، فتم فعلا الافراج عنهم مع الغاء أحكام الاعدام التي صدرت ضدهم، فكانت لهذه الوساطة أثر كبير في نفوس الشعب السوري الذي عبرت عنه زيارة رئيس الوزراء السوري خالد العظم (١٩٤١-١٩٥١) للقنصل المصري العام احمد رمزي في بيروت[٥١]. ولما اصدر مندوب فرنسا الحرة الجنرال جورج كاترو (Georges Catrou)[٥٢] في الثامن من حزيران ١٩٤١ بالاشتراك مع السفير البريطاني مايلز لامبسون (Miles Lampson) في القاهرة تصريحا مشتركا أعلنا فيه استقلال سوريا ولبنان ونهاية الانتداب الفرنسي عليهما، طالبت الحكومتان السورية واللبنانية ترحيل القوات الفرنسية من سورية ولبنان أصر الفرنسيون على عقد معاهدة تنظم العلاقات بين سورية وفرنسا[٥٣].

رفضت سورية ولبنان قبول استقلال مزيف بوجود القوات الفرنسية في البلدين، وعلى أثر ذلك أيدت الحكومة المصرية مطلب الشعبين في سورية ولبنان، وطالبت فرنسا ان تنفذ ما التزمت به، كما قدمت مذكره للدول الكبرى لتبين موقفها من استقلال سورية ولبنان وتحدث رئيس الحكومة المصرية مع وزير فرنسا المفوض مبينا ضرورة حرص مصر واصرارها على صيانة استقلال البلدين العربيين[٥٤]، وفي حلول عام ١٩٤٢ أظهر رئيس الوزراء مصطفى النحاس رغبة أكيدة في الاتصال بالدول العربية والسعي من أجل وحدتها بعد تصريح رئيس وزراء بريطانيا انتوني ايدن بخصوص ايجاد نوع من التقارب العربي، لذلك كان عليه أن يبذل المعونة للدول العربية التي لم تستقل كسورية ولبنان لكي يجد حكومة متحررة تقبل دعوته لا جراء مشاورات بخصوص الوحدة[٥٥]، ففي ايار ١٩٤٢ اتصل مصطفى النحاس عن طريق القنصل المصري في سورية ولبنان بكل من رئيس وزراء سوريا جميل مردم (١٨٩٠-١٩٥٢) ورئيس وزراء لبنان بشارة الخوري (١٩٤٣-١٩٥٢)[٥٦]، وطلب منهما الحضور إلى القاهرة للتداول بشأن استقلال سورية ولبنان، وفعلا اجتمعا مع النحاس باشا في شهر حزيران من العام نفسه وتباحثا بصدد اعادة الوضع الشرعي والحياة الدستورية للبلدين، الامر الذي أثار فرنسا فناصبت الرئيس بشارة الخوري العداء واتهمته بأنه باع لبنان، وعلى الفور أيدت مصر قضية لبنان وناصرتها بكل قواها كما احتجت الهيئات والافراد مشاركة منهم للشعب اللبناني[٥٧]، ومن هنا يمكن القول بان الاحتجاجات المرسلة من الحكومة المصرية إلى فرنسا والدول الكبرى كان لها صدى كبيرا، فعلى اثر تلك الاحتجاجات اصدرت الولايات المتحدة الأمريكية تعليماتها إلى القنصل

الأمريكي في دمشق في كانون الاول ١٩٤٣ بأن ينصح السلطات الفرنسية بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ترى انه يجب ان تتخذ الخطوات العملية لاستقلال سورية ولبنان وأن الفشل في تحقيق ذلك سوف يشكك في مبادئ الامم المتحدة(٥٨).

غير ان فرنسا ماطلت في التخلي عن بعض سلطاتها بعد قيام الجمهورية عام ١٩٤٣ وساومت سورية على عقد معاهدة صداقة وتحالف على نمط المعاهدة المصرية الانكليزية مما ترتب على ذلك أزمة فيما بعد ايار ١٩٤٥، إذ ان فرنسا كانت تريد الاحتفاظ بسيطرتها على سورية ولبنان للمحافظة على مصالحها الحيوية، وخشية من وقوعها تحت أي سيطرة أجنبية أخرى، الامر الذي جعل الجنرال سيبرس (General spears) العضو في مجلس العموم البريطاني، أن يصرح بأن الانتداب الفرنسي خطر على سورية ولبنان في الوقت الذي يجب على العرب ان يوحدوا كلمتهم للدفاع عنهما متظاهرين بمراعات مبادئ ميثاق الاطلسي الخاص بحق الشعوب في تقرير مصيرها(٥٩).

وهكذا شجعت الدعاية البريطانية طوائف الشعب في مصر لإعلان موقفهم علانية أمام الرأي العام العربي والعالمي، إذ اصدر الاتحاد العربي في مصر بيانا اكد فيه على ان الاتحاد العربي الذي يعمل لصيانة استقلال جميع البلاد العربية يقرر أن استقلال سورية ولبنان هو حق طبيعي لتلك البلاد ويطالب بتسليم الحق لأصحابه، كما بحثت ايضا جمعية الوحدة الوطنية في القاهرة الحالة في سورية ولبنان وقررت تأييدهما في موقفهما من المطالب الفرنسية ودعوة الشعوب العربية إلى مد يد المساعدة المادية والادبية اليهما ومناشدة العرب المبادرة إلى شد أزرهما بالوسائل السياسية مع لفت نظر فرنسا إلى الاضرار التي تلحق بمصالحها وسمعتها في العالم(٦٠). ومن الواضح ان فرنسا كانت تحاول عرقلة الاستقلال، وذلك استغلت فرصة اجتماع وزراء الخارجية العرب بخصوص الوحدة العربية واستأنفت الحوادث بينهما وبين سورية ولبنان مما جعل الحكومة المصرية تتتبع هذه الحوادث وتؤيد سورية ولبنان في مطالبهما في تصفية ما بقى من مسائل استقلالها وطلبت من فرنسا العمل على تنفيذ ما التزمت به. وقد استمرت مصر في موقفها إلى جانب الوطنيين السوريين الذين يخوضون المرحلة النهائية من كفاحهم ضد الانتداب الفرنسي، ولم تنقطع الحكومة المصرية عن السعي الجاد والاهتمام المتواصل بمسألة

سورية ولبنان وانتهزت فرصة اجتماع وزراء خارجية العرب بالقاهرة لإبرام ميثاق جامعة الدول العربية للفت النظر للدول التي لم تستكمل استقلالها للعمل على ان تكلل مساعي تلك البلاد بالنجاح، وقد خصصت الجلسة الاولى لسورية ولبنان الذي أقرته عصبة الامم[٦١] في حين أن سورية ولبنان تمسكتا باستقلالهما المكتسب في عام ١٩٤١ واعترفت به الدول العربية[٦٢].

قام الرئيس السوري شكري القوتلي (١٩٤٣-١٩٤٩) بجولة في عدد من العواصم العربية لكسب تأييدها ودعمها لاستقلال بلاده، التقى خلالها بالملك فاروق والملك عبد العزيز بن سعود في شباط عام ١٩٤٥،فجرت مباحثات ثلاثية في الإسكندرية في الرابع عشر من شباط من العام نفسهُ أكد فيها المجتمعون تأييدهم التام لاستقلال سورية واستعدادهم للوقوف بجانبها والدفاع عن حقها ونيل حريتها، وأثناء وجود الرئيس شكري القوتلي في مصر التقى برئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل في الفيوم على أثر عودته من طهران في الثامن عشر من شباط ١٩٤٥، وخلال الاجتماع أعرب تشرشل للرئيس شكري القوتلي عن موقف حكومته تجاه قضية استقلال سورية ولبنان وقال: " إنَّ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قد اعترفا باستقلال سورية ولبنان وهما يمانعان في حصول أي دولة على امتيازات خاصة فيها، وأن هذه كلها شؤون من خصائص مؤتمر السلام [٦٣].

وفي الرابع من أيار أرسلت فرنسا تعزيزات إضافية لجيوشها في سورية ولبنان مدعية أنَّ أولئك الجنود سيحلون محل جنود آخرين ينتقلون من سورية ولبنان، فاتسع نطاق الصدام وقامت الاضطرابات احتجاجا على ارسال التعزيزات الفرنسية[٦٤].

وحدثت اشتباكات حول محطة حماة واصطدامات في حلب، وكان الطراد الفرنسي (جان دارك) قد وصل إلى سواحل بيروت حاملا (١٥٠٠) جندي فرنسي مما اكد على النوايا العدوانية للحكومة الفرنسية والتي قررت نقابة المحامين المصريين احتجاجها على تلك الاعمال وطلبت من الحكومة الفرنسية ازالة أثر الاعتداء[٦٥]. لذلك تحدث رئيس الحكومة المصرية مع وزير فرنسا المفوض في مصر وبين له خطورة الموقف وطلب منه ابلاغ حكومته قلق الحكومة المصرية على مستقبل البلدين العربيين، ومع ذلك ازدادت فرنسا في عنادها وكانت الحكومة الفرنسية لا تقيم وزنا للرأي العام المصري، ولكن فرنسا أقدمت في الثامن والعشرين من أيار

على إنزال قوات عسكرية جديدة، قبل يوم واحد من موعد إجراء المفاوضات للضغط على الحكومتين السورية واللبنانية لإخضاعهما للمطالب الفرنسية، ولكن الحكومتين لم تصغيا لتلك الضغوط، بل احتجتا على تلك الإجراءات، وأعلنتا رفضها الدخول في مفاوضات مع فرنسا(٦٦).

ونتيجة لذلك الرفض أوعز المندوب الفرنسي الجديد في سورية الجنرال أوليفا روجيه إلى القوات الفرنسية بضرب مراكز الثوار والقضاء عليهم، بعد أن وجه إنذارا إلى رئيس مجلس النواب سعد الله الجابري يهدد فيه جميع المواطنين الذين يعتدون على الجنود الفرنسيين، وطلب منه أن تحيي حامية البرلمان من رجال الشرطة والدرك العلم الفرنسي عند إنزاله في المساء في دار الأركان الفرنسية المواجهة لبناية المجلس النيابي، فرفض سعدالله الجابري الإنذار، حينها وجهت القوات الفرنسية نيران أسلحتها تجاه بناية المجلس فقتلوا حراسه واستولوا عليه(٦٧).

كما أخذت القوات الفرنسية تقذف دمشق بالمدافع الثقيلة فهدموا كثيرا من البيوت والمتاجر وقتلوا عددا من سكانها، فحملت مجموعات من المتطوعين السلاح بوجه القوات الفرنسية، واتسعت المواجهات بين الطرفين حتى شملت نواحي المدينة كافة(٦٨).

وبينما كانت دمشق تتعرض لنيران القوات الفرنسية أرسل الرئيس شكري القوتلي نداءً إلى حكومة بريطانيا يطالبها فيه أن تفي بوعدها لسورية بالاستقلال، ولاسيما أن ما لديها من قوات في المشرق تمكنها من منع الاعتداء الفرنسي على سورية(٦٩).

كما سارعت مصر بالاتصال بحكومات الدول الكبرى لطلب التدخل لوقف تلك الاعمال واقترحت أن يتخذ مجلس الجامعة قرارا يطالب فيه بالإجلاء عن سورية ولبنان، وقد وافق المجلس وناب وزير الخارجية المصري لإبلاغ كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بذلك الطلب(٧٠). وبالفعل أصدرت الحكومة البريطانية في الأول من حزيران ١٩٤٥ أمرا لقيادة الجيش التاسع بالتدخل ورد العدوان، فهدأت الحالة ودخلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال باجيت وأحاطت بالفرنسيين وأخرجتهم من العاصمة دمشق إلى ثكناتهم بعد أن أعطيت الأوامر بإيقاف إطلاق النار من قبل الحكومة الفرنسية، فتوقف العدوان

الفرنسي على سورية بعد أن أستمر ثلاثة أيام متتالية استخدم فيها الفرنسيون أبشع أساليب القتل والتنكيل بمجازر ارتكبت بحق الشعب السوري الآمن، مما أثار ردود فعل شديدة في البلاد العربية، كما توالت الاحتجاجات والإضرابات كل من مصر وفلسطين والأردن والعراق تضامنا مع سورية، بعد أن استنكرت الحكومات العربية، وقامت باتصالات سياسية متنوعة في سبيل تلك القضية التي تناولتها البرلمانات العربية منددة ومحتجة أعمال فرنسا العدوانية في سوريا[٧١].

كما قام رئيس الحكومة المصرية محمود فهمي النقراشي وطلب من فرنسا أن تعتدل والا تترك جنودها في المدن تحتك بالأهالي، وقد أذيع بيان في مجلس النواب والشيوخ المصري مؤيدا لسورية ولبنان، فكانت البعثات المصرية تصل إلى سورية دون انقطاع، وقرر تأليف اتحاد برئاسة محمد علي علوبة للدفاع عن سورية ولبنان[٧٢].

وفي الرابع من حزيران ١٩٤٥ وبناءً على الشكوى المقدمة من قبل الحكومتين السورية واللبنانية، عقد في قصر الزعفران في القاهرة أول اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية، ضم ممثلي كل من مصر وسورية ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن، وبعد أن تليت رسالة الملك فاروق التي حيا فيها أعضاء مجلس الجامعة العربية، تعهد ممثلو الدول العربية بالعمل من أجل استقلال سورية ولبنان وسيادتهما الكاملتين وأن تكون الجامعة الدول العربية ضمانة لذلك الاستقلال " أن أي مؤتمر دولي يعقد لحل النزاع بين سورية ولبنان من جهة و فرنسا من جهة أخرى يجب أن تمثل فيه جامعة الدول العربية إلى جانب تمثيل سورية ولبنان وأنْ يكون مفهوما إن كل مفاوضة في هذا الشأن هي على أساس الاستقلال والسيادة الكاملين لهما"[٧٣].

صادقت سورية ولبنان في الحادي عشر من حزيران على بيان مجلس جامعة الدول العربية، وتقرر أن تتحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية ما وقع في سورية ولبنان من قتل وتخريب وخسائر، ولما كان وجود القوات الفرنسية في سورية ولبنان يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال المعترف بها، لذلك تقرر الجلاء العاجل لجميع القوات الفرنسية من أراضي الجمهوريتين[٧٤]. فتشجعت سورية ولبنان على إصدار بيان مشترك في دمشق في الحادي

والعشرين من حزيران تضمن إعفاء جميع الرعايا الفرنسيين من خدمتها وضم القوات الخاصة تحت سيطرتهما الوطنية[٧٥]، وفي ضوء تلك الظروف وبعد ان أدركت فرنسا أن الانسحاب بات محتما عليها وقعت الحكومتان البريطانية والفرنسية في الثالث عشر من كانون الأول ١٩٤٥ على اتفاقية مشتركة بين الطرفين للانسحاب العسكري من سورية ولبنان[٧٦].

ولم تتوقف الحكومة المصرية عن مطالبها لاستقلال سورية ولبنان، إذ اتصلت ببعض الوفود العربية في لندن لاستطلاع رأيها بشأن الجلاء عن سورية ولبنان بعد أن طرحت المسألة على مجلس الامن الدولي، وفعلا طلب مندوب مصر في مجلس الامن اتخاذ قرار بطلب سحب القوات البريطانية والفرنسية في وقت واحد على أن يبدأ الفريقان المتنازعان المفاوضات بشأن ذلك وتعيين موعد محدد لإتمام الجلاء ويظل المجلس على اتصال دائم بنتائج المفاوضات، وبعد الانتهاء من الجلسة في شباط ١٩٤٦ وصف المندوب المصري أثناء حديثه إلى وكالة الانباء العالمية ووصف نتائج مناقشة مسألة سورية ولبنان في مجلس الامن على انها كانت فوزا للعرب[٧٧]، وعلى أثر إعلان نتائج المفاوضات، اجتمعت دول الجامعة العربية في الخامس والعشرين من آذار١٩٤٦، وأرسلت برقيتي تهنئة إلى حكومتي سورية ولبنان تهنئتهما بمناسبة الاتفاق الذي أدى إلى جلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيها ذلك الجلاء الذي جاء محققا لأماني البلدين في السيادة والاستقلال التامين[٧٨]، وقد استمرت عمليات جلاء الجيوش البريطانية والفرنسية عن سورية بشكل طبيعي بدون أي تباطؤ أو تلكؤ، وقد تم جلاء آخر جندي أجنبي عن سورية في يوم الخامس عشر من نيسان ١٩٤٦ بعد احتلال دام ما يزيد على ربع قرن[٧٩].

ومن هنا فقد كان لمصر دور فعال في وصول سورية ولبنان إلى الاستقلال، غير أنها لم تتوقف عند ذلك الحد بل سارعت الجمعيات والهيئات المصرية بتقديم التهاني للدولتين، إذ ابرق سكرتير عام جمعية الوحدة العربية إلى رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي مهنئا بيوم الجلاء راجيا أن يكون يوم الجلاء فاتحة عهد جديد للاستقلال وطالب بالمشاركة في الاحتفال المقام في جامعة الملك فؤاد الاول بمناسبة الجلاء عن سورية[٨٠]. كما أرسلت مصر سربا من

الطائرات نزلت في مطار المزة بجوار دمشق عقب جلاء الفرنسيين منها مما جعل سورية تطلق اسم الملك فاروق على ذلك المطار تكريما لمصر على مجهوداتها في الوصول إلى الجلاء[٨١].

ومن الملاحظ على سورية انها وجدت من الافضل ترك عملية الاشراف على شؤون سورية القنصلية في الخارج لمصر ولذلك أرسلت تقريرا للمفوضية الملكية في دمشق بذلك الامر على اعتبار أنه لم يعد للممثلين الفرنسيين آية علاقة بالشؤون الخاصة بالجمهورية السورية.

ثالثاً: مصر و القضية الفلسطينية.

شكل ظهور القضية الفلسطينية على الساحة العربية نقطة تحول في اوضاع الوطن العربي، بدأ منذ إعلان وعد بلفور[٨٢] في ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧، وتعد مصر واحدة من اقطار الوطن العربي التي تأثرت بتطورات الاوضاع في فلسطين بحكم مجاورتها لها من جهة الجنوب، الا انه مما يؤخذ عليه انه لم يكن هناك أي وعي سياسي رسمي من قبل الحكومة المصرية في العهد الملكي، إذ كان السبق للحركة الوطنية والشعبية المصرية في مساندة القضية الفلسطينية[٨٣]، فقد كان من اولويات البلاط الملكي والحكومة المصرية هو البحث في الامور الداخلية لمصر ولاسيما ما يتعلق بالمفاوضات مع البريطانيين حول منح الاستقلال الكامل للمصريين، فضلا عن تأثر موقف السلطة الملكية المصرية من القضية الفلسطينية بفشل الدعوة الى انتقال الخلافة الاسلامية الى مصر، بعد الغائها في تركيا من قبل رئيس الجمهورية التركية كمال مصطفى أتاتورك (١٩١٣-١٩٣٨)، وبلغت درجة التأثر أن منع الملك فؤاد ارسال وفد رسمي للمشاركة في "مؤتمر القدس العام" الذي عقد في عام ١٩٣١ في القدس، وعلى اثر تولي الملك فاروق السلطة في تموز ١٩٣٧ بعد وفاة والده الملك فؤاد سار على نفس النهج الذي اختطه والده[٨٤].

كان للاتجاه الوطني والشعبي في مصر دور كبير في مساندة القضية الفلسطينية منذ مراحلها الاولى، ففي عام ١٩٢٢ قام المؤتمر السوري-الفلسطيني في القاهرة بإرسال رسالة إلى مندوبي الدول في مؤتمر الشرق الادنى المنعقد في باريس في الثاني والعشرين من اذار ١٩٢٢ يطلب الغاء تصريح وعد بلفور وعلى اثر صدور تصريح الثامن والعشرين من شباط

١٩٢٢، بدأت البرجوازية المصرية تبحث عن اسواق جديدة لتصريف منتجاتها، حيث قام "طلعت حرب" في عام ١٩٢٨ بزيارة الى فلسطين لبحث امكانية فتح فروع لبنك مصر الذي كان يديره، وسافر كل من "محمد علي علوبة" و"احمد زكي" و"عبد الحميد سعيد" في عام ١٩٢٩ الى القدس للدفاع عن ملكية المسلمين في حائط البراق[٨٥] امام لجنة التحقيق الدولية، وعلى اثر وقوع احداث البراق اتخذت نقابة المحامين المصريين قرارا بانتداب بعض اعضاءها للدفاع عن المتهمين العرب[٨٦]، كما برز الموقف الشعبي في اثناء ثورة البراق عام ١٩٢٩ اذ نشطت "جمعية الشبان المسلمين"[٨٧] في جمع التبرعات لعرب فلسطين، وعندما عقد "مؤتمر القدس العام" عام ١٩٣١ قام حزب الوفد بأرسال وفد عنه، لتمثيل الحركة الوطنية المصرية، والحقيقة ان تضامن حزب الوفد مع القضية الفلسطينية كان نابعا من كفاحه ضد الاستعمار، كما أدى التيار الديني دوراً في التوجه الشعبي نحو القضية الفلسطينية بقيادة تنظيم "الاخوان المسلمين"[٨٨] أذ قام هذا التنظيم في مصر بتهيئة الشعب لفكرة الجهاد في سبيل الله لإنقاذ الأرض المباركة، فلسطين، وعلى اثر حوادث يافا في السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٣ قام الحزب الوطني بواسطة سكرتيرهُ عبد الرحمن الرافعي بأرسال برقية تضامن مع الحركة الوطنية الفلسطينية، وبعد نشوب ثورة ١٩٣٦ في فلسطين ضد ممارسات سلطات الانتداب، قام "الاخوان المسلمين" بتنظيم المظاهرات والفوا اللجان لتلقي التبرعات وارسالها الى "اللجنة العربية العليا" في فلسطين، كما قامت جمعية الاتحاد العربي بإنشاء هيئة خاصة لتقديم المساعدات والاعانات للشعب الفلسطيني، وسميت هذه الهيئة بـ"هيئة وادي النيل العليا لإنقاذ فلسطين"[٨٩]، اما فيما يتعلق بموقف الحكومات المصرية فقد كان امتدادا لموقف السراي، ألا وهو إبعاد مصر عن اية تأثيرات تتركها القضية الفلسطينية عليها، واستمرارا لتوجهات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية في الثلاثينيات فانه لم يظهر أي موقف مصري رسمي تجاه ثورة ١٩٣٦ في فلسطين في المرحلة الاولى من اندلاعها، الى ان اصدر مجلس النواب المصري تصريحا يعرب فيه عن مشاعر الاسف، ازاء الاحداث التي وصفها بـ"المحزنة" التي تجري في فلسطين ويبدي تعاطفه مع الشعب الفلسطيني، وعندما عقد "مؤتمر المائدة المستديرة"[٩٠] عام ١٩٣٩ في لندن شاركت مصر في هذا المؤتمر برئاسة الامير عبد المنعم "ابن عم الملك فاروق"، وفي اثناء انعقاده التقى الامير "عبد المنعم" و"عبد الرحمن

عزام" و"علي ماهر" بـ "حاييم وايزمن (Chaim weizman) "[٩١] وتناقش الوفدان حول القضية الفلسطينية ووضع الحلول المناسبة لها، وعرض "عزام" على "وايزمن" اقامة ما أسماه بـ"دولة فاتيكانية" –حسب تعبيره– في قلب الوطن العربي، تشارك دول العالم بحمايتها، ولكن وايزمن رفض هذا العرض[٩٢].

وعلى اثر تأسيس جامعة الدول العربية في اذار ١٩٤٥ ازداد الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية، واذ تضمن ميثاق الجامعة بندا عن الاخطار الصهيونية على القضية الفلسطينية، ومن جهة اخرى فقد جرت بعض الاتصالات شبه الرسمية بين الحكومة المصرية والحركة الصهيونية[٩٣]، ففي شهر اذار ١٩٤٦ اجتمع في مصر الخواجة ساسون "السكرتير الشرقي للشعبة السياسية في الوكالة الصهيونية" مع اسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر، وقد بحثا قضية تقسيم فلسطين، واوضح صدقي ان التقسيم هو انسب الحلول، الا انه لا يستطيع عرضه إلا بموافقة بريطانيا، وفي سياق هذا الموقف فقد اقترح رئيس الوزراء مصطفى النحاس في احدى الاجتماعات محاولة تفاهم العرب مع الصهاينة قائلا: "لماذا لا يحاول العرب التفاهم مع اليهود كما تفاهمنا نحن المصريين مع اخواننا... الاقباط"[٩٤]، وفي ايار ١٩٤٦ عقد مؤتمر القمة العربي في أنشاص بمصر لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية، وفيه رفض "اسماعيل صدقي" المشاركة لأنه حسب رأيه ستترتب عليه التزامات لا داعي لها تؤدي في النهاية الى تأزيم العلاقة مع الحكومة البريطانية عن قضية الجلاء[٩٥].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وشعور الاقطار العربية بأن اجواء الحرب مع العصابات الصهيونية[٩٦] بدأت تخيم عليها، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا في بلودان بسوريا في حزيران ١٩٤٦ على اثر صدور قرارات "اللجنة الانكلو–الامريكية" لتقسيم فلسطين[٩٧]، وفيه طرح جمال الحسيني رئيس الوفد العربي الفلسطيني مشروعا لأنشاء جيش عربي موحد لمواجهة الصهاينة، واستمرارا للسياسة المصرية من القضية الفلسطينية، فقد اعلن رئيس وزراء مصر محمد فهمي النقراشي [٩٨] في اجتماع مجلس الجامعة العربية بعالية في لبنان في تشرين الاول ١٩٤٧، قائلا: "أريد ان يعلم الجميع ان مصر اذا كانت توافق على الاشتراك في هذه المظاهرة العسكرية ... فأنها غير مستعدة للمضي اكثر من ذلك"[٩٩].

وفي حقيقة الامر فانه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تصاعدت الجهود الصهيونية لا يجاد "دولة يهودية مستقلة"، وبعد ان اصبح الصهاينة على يقين من ان بريطانيا سوف تنسحب من فلسطين ،اذ بدأت "الوكالة الصهيونية" تعمل كشبه حكومة مستقلة في فلسطين، وعلى اثر صدور قرار التقسيم[١٠٠] في التاسع والعشرين من تشرين الثاني١٩٤٧ اجتمع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة في الثامن من كانون الاول ١٩٤٧ واصدروا بيانا تضمن "ان الاستعمار واطماع الصهيونية تلاقت على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين"، وفي اطار التطور الذي طرأ على الموقف الرسمي المصري من القضية الفلسطينية فقد ايد رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي فكرة تأسيس ادارة محلية في فلسطين" التي طرحها عبد الرحمن عزام، وطرح النقراشي ووضع المفتي أمين الحسيني على رأس هذه الادارة[١٠١].

ولابد من الاشارة الى انه منذ صدور قرار التقسيم ظلت الاقطار العربية في حالة حرب الى ان دخلت الجيوش العربية في فلسطين وقد كان من رأي الساسة العرب انه لا يمكن دخول الحرب في فلسطين قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها في الخامس عشر من اب ١٩٤٨، اما بالنسبة لاستعداد القوات المصرية للمواجهة فقد كان طابع هذه القوات يتسم بالسلم والاكتفاء بالمحافظة على الامن الداخلي ومواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية وهي استعدادات دون المستوى المطلوب، ومع هذا فقد تميز موقف مصر الرسمي من القضية الفلسطينية منذ مطلع الاربعينيات حتى نشوب حرب ١٩٤٨ برفض مصر لأي شكل من اشكال التقسيم وعدم وقوف مصر مكتوفة الايدي ضد الخطر الصهيوني ورفض اقتراح اللجنة الانكلو–امريكية الخاص بتحويل فلسطين الى دولة اتحادية[١٠٢]، وعدَّ ذلك تطور نسبي في موقف مصر ازاء مواقفها السابقة من القضية الفلسطينية، ونبع هذا التطور من ان الملك فاروق قد وجد في المسألة استردادا لبعض سمعته وبناء زعامة عربية في مواجهة العائلة الهاشمية في العراق والاردن، ومن جهة اخرى فقد كانت الحكومة المصرية تتوجس خيفة من نوايا الملك عبد الله في فلسطين، فضلا عن ان المواقف السياسية للحكومة المصرية والرأي العام كانا على يقين بأن المفاوضات مع الحكومة البريطانيين لن تصل الى نتيجة، وفي ظل فشل مفاوضات "صدقي–بيفن"[١٠٣]، ومن جانب آخر وجدت الحكومة المصرية ان الدخول في حرب حول فلسطين سيحرف انظار المصريين عن مشاكلهم الداخلية على الرغم من الضغط الشعبي المصري

الـداخلي الـذي بـدأ يـؤثر فـي قـرارات الحكومـة المصـرية بضـرورة تقـديم مسـاندة للشـعب الفلسطيني، ومن بين الامور الاخرى التي دفعت الحكومة المصرية للمشاركة في هذه الحرب هو الوقوف بوجه الملك عبد الله ملك الاردن ومساعيه في ضم الضفة الغربية الى دولته ولذا قامت بمساعدة المفتي امين الحسيني بالأموال والسلع. فضلا عن انها كانت تريد ايقاع مسؤولية مقاتلة القوات الصهيونية على عاتق الملك عبد الله، على اعتبار انه هو الاعلم بالأوضاع العسكرية والاستراتيجية في فلسطين[١٠٤].

ويبدو ان السلطة المصرية الملكية لم تكن مستوعبة لإبعاد الخطر الصهيوني فعندما قام احد القادة العسكريين المصريين بزيارة القوات المصرية في الجبهة قال لهم "ان هذه الحرب ستكون نزهة في فلسطين"، وكان من المسلم لدى الحكام العرب ان الصهاينة سيشنون "حرب عصابات"[١٠٥].

وكتعبير عن غموض الموقف المصري من حرب فلسطين فقد اعترف عبد الرحمن عزام الامين العام للجامعة العربية لشكري القوتلي رئيس الجمهورية العربية السورية بان مصر لن تدخل الحرب مستندا على ما قاله له محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر ولهذا فقد كان دخول مصر الحرب مفاجأة للقادة العرب، وبناء على الخطة التي تم وضعها قبل الحرب بثلاث ايام خلال مؤتمر دمشق العسكري فقد تقرر ان يتقدم الجيش المصري من الجنوب باتجاه تل ابيب، بعد ان تم اتخاذ القرار النهائي بمشاركة الجيش المصري في هذه الحرب في الثامن من ايار ١٩٤٨، الا انه لم يتم السير على وفق الخطة العسكرية الموضوعة وخصوصا من قبل الجيش الاردني[١٠٦].

وفي ليلة ١٤-١٥ ايار ١٩٤٨ اعلن الصهاينة مباشرة عن قيام كيانهم على اثر انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وبعد هذا التطور وجدت الاقطار العربية نفسها امام خيارين لا ثالث لهما، فأما الاستسلام للأمر الواقع أو الدخول في حرب مع العصابات الصهيونية في محاولة منها لتحقيق الدعم والسلم والامان للشعب الفلسطيني ومنحه الاستقلال، وهكذا انطلقت القوات المصرية نحو فلسطين من محورين: الاول: اتجهت القوات من قواعدها في العريش ورفح نحو الشمال على الطريق الساحلية، الثاني: تحركت القوات في هذا

المحور باتجاه بئر السبع والخليل. وقد تولى قيادة الجيش المصري اللواء "احمد علي المواوي" ونائبه العميد "محمد نجيب"، وتألفت القوة العسكرية المصرية من نحو ٧٠٠٠ مقاتل موزعين على خمس كتائب مشاة[١٠٧] . وفي حقيقية الامر فان موقف مصر الرسمي تجاه القضية الفلسطينية خلال العهد الملكي يمكن وصفه بالموقف الضعيف والمتخاذل ولكن على عكسه الموقف الشعبي هو صاحب في هذه القضية والذي شكل مركز الثقل الحقيقي، لدرجة ان اجبر النظام المصري على الاصطفاف بجانب القضية الفلسطينية على الرغم من التزاماته الدولية وارتباطاته بالتوجهات البريطانية والاستعمارية آنذاك.

الخاتمة

إن من أهم النتائج التي توصلت اليها من خلال دراستي لموضوع البحث هي:

إن تفاعل حقائق التاريخ مع معطيات الجغرافيا رسخ الاقتناع بارتباط أمن مصر واستقلالها الوطني بما يجري وراء حدودها الشمالية الشرقية في المشرق العربي، وذلك تأسيسا على جملة حقائق أهمها، اولا: أن أغلب الغزوات التي تعرضت لها مصر جاءتها إما من الشمال عبر البحر المتوسط، أو من الشمال الشرقي عبر سيناء . ثانيا : أن أغلب الغزاة الذين جاءوا قاصدين مصر سرعان ما اكتشفوا أنهم لا يستطيعون تأمين بقائهم فيها إلا من خلال السيطرة على منطقة المشرق العربي في الوقت نفسه ولاسيما سورية الكبرى: أي سورية الحالية ولبنان وفلسطين والأردن). ثالثا: أن أغلب الغزاة الذين جاءوا قاصدين منطقة المشرق العربي سرعان ما اكتشفوا أنهم لا يستطيعون تأمين بقائهم فيها إلا باحتلال مصر.

كان من الطبيعي أن ينظر إلى مصر وبلاد الشام وكأنهما تشكلان كتلة استراتيجية واحدة، وان تلك الحقائق والمعطيات، التي تبدو بدورها شديدة الوضوح والثبات، تفرض على صناع القرار في مصر ضرورة العمل على صوغ وتنفيذ سياسة خارجية قادرة على الحيلولة دون تمكين أي قوة خارجية من السيطرة على منطقة سورية الكبرى .ويتوقف نجاح مصر في تحقيق هذا الهدف، والذي يمس على نحو مباشر أمنها الوطني واستقرارها ،لذلك كان عليها انتهاج سياسة خارجية نشطة لبناء تحالفات إقليمية ودولية تعمل على رفض الانخراط في أحلاف

عسكرية تشارك فيها قوى دولية أو إقليمية لديها طموحات معلنة أو مستترة للهيمنة على المشرق العربي.

أن التوجهات القومية التي اتسمت بها سياسة مصر الخارجية أفضت إلى تأسيس جامعة الدول العربية خلال المدة من ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٤٥، ومن هنا فقد شهدت المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية قيام جامعة الدول العربية، وحاولت مصر الاستئثار بالمقام الاول، عبر نشاطها داخل الجامعة، ولا سيما ان مقرها الدائم كان في القاهرة، فضلا عن ان أمناءها العامين كانوا في الغالب من الجنسية المصرية، وبذلك تستطيع مصر ان تفرض سياستها على المنطقة العربية، بينما حاول محور عمان– بغداد ان يستخدم الجامعة العربية لعرض مشاريعه الوحدوية كالهلال الخصيب وسورية الكبرى، التي عارضتها مصر بشدة دائما، لأسباب لا تمت إلى القضية العربية بصلة، وانما يعود سببها إلى التنافس القائم بين المحورين المصري السعودي والمحور العراقي الاردني .

كان لمصر دور فعال في وصول سورية ولبنان إلى الاستقلال، فلم تتوقف الحكومة المصرية عن مطالبها لاستقلال سورية ولبنان، كما ساهمت بكل ما لديها من وسائل لكي تصل سورية ولبنان إلى الاستقلال، حتى ان مندوب مصر في مجلس الامن الدولي طالب بشدة اتخاذ قرار بجلاء الجيوش البريطانية والفرنسية عن البلدين في وقت واحد وبدون أي تباطؤ أو تلكؤ، وفعلا احرزت المسألة في مجلس الامن فوزا كبيرا وتقرر تحديد موعدا لجلاء القوات الاجنبية عن سورية ولبنان .

شكلت القضية الفلسطينية اطارا وتوجها لغالبية الانظمة العربية ومنها مصر على وجه الخصوص، الا ان موقف مصر الرسمي تجاه القضية الفلسطينية خلال العهد الملكي يمكن عده موقفا حياديا وان قوة الدفع الحقيقية في هذه القضية هو من الجانب الوطني والشعبي الذي شكل مركز الثقل الحقيقي، لدرجة ان اجبر النظام المصري على الاصطفاف بجانب القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققه الجيش المصري في بداية المعارك، الا انه عاد فيما بعد وتقهقر نتيجة لعدة اسباب، منها فقدانه لقيادة مركزية وموحدة، لها

اهداف وطنية وقومية مدركة لحقيقة الموقف بالإضافة الى فقدان التعاون بين الجيوش العربية التي دخلت الى فلسطين للدفاع عنها وتخليصها من العصابات الصهيونية.

هوامش البحث

١- توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، دراسات في تاريخ الوطن العربي "الحركات الثورية والسياسية"، الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧٤، ص٢٠-٢٢ .

٢- عمر عبدالعزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر"مصر ١٥١٧-١٩٥٢، القضية الفلسطينية"، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص٥٤٧-٥٥١.

٣- عبد الله حبيب عارف العبيدي، دار المندوب السامي ودوره السياسي والعسكري في مصر ٩١٤-١٩٣٦م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ،٢٠١٢ ، ص٦-١٩ .

٤- توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، المصدر السابق، ص٥٦-٥٩ .

٥- محمد طلعت الغنيمي ،نظرات في العلاقات الدولية العربية، القاهرة، د.ت، ص٨٣-٨٦.

٦- المصدر نفسه، ص ٨٦-٨٩ .

٧- صلاح الدين البيطار، السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٠، ص١٣٠-١٣٣.

٨- علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص١١٧-١١٨ .

٩- ونستون تشرشل: سياسي عسكري بريطاني، ولد في اكسفورد عام١٨٧٤،تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم ثاني في الجيش البريطاني، اصبح في مجلس العموم البريطاني١٩٠١،تولى منصب وكيل وزير المستعمرات١٩٠٦ ثم تولى منصب وزير الداخلية١٩١٠،ووزير البحرية(١٩١١-١٩١٥)،شكل وزارته الاولى والثانية (١٩٤٠-

١٩٥٥) للتفاصيل ينظر: محمد يوسف ابراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام١٩٤٥،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب جامعة بغداد،٢٠٠٥ .

١٠- خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي، اوراق خاصة، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية (مركز ابحاث)،١٩٧٤،ص٤٣.

١١- محي الدين السفر السفرجلاني ، تأريخ الثورة السورية ، دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٦٠ ، ص٣٨ ؛ فويليكوف وآخرون ، تأريخ الاقطار العربية المعاصرة ١٩١٧- ١٩٧٠ ، موسكو ، دار التقدم ، ٩٧٥،ص٥١٨.

١٢- خيرية قاسمية ، من بقية السيوف أحمد سامي السراج اوراق ومذكرات ١٨٦٠- ١٩٩٢، دمشق، دار الأهالي، ٢٠٠٣، ص ١٠٥ .

١٣- فرنان ويليه، الاسس التاريخية لمشكلات الشرق الاوسط، ترجمة نجدة هاجر وطارق شهاب، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٠، ص١٢٥ .

١٤- محمد جعفر فاضل الحيالي ،العلاقات بين سورية والعراق ١٩٤٥-١٩٥٨،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠١ ، ص٥٦.

١٥- انتوني ايدن: ولد في بريطانيا عام١٨٩٧،بدأ حياته السياسية ١٩٢٣،انتخب عضو في مجلس العموم البريطاني، اعتلى منصب وزير الخارجية ثلاث مرات خلال السنوات١٩٣٥-١٩٥٥،اصبح رئيس الوزارة١٩٥٥-١٩٧٧،توفي١٩٧٧.ميثاق بيان عبد الضيفي، انتوني ايدن والقضية المصرية رسالة ماجستير،(غير منشورة)،كلية التربية، جامعة تكريت،٢٠٠٢.

١٦- أحمد الشقيري، الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، تونس، دار أبو سلامة للطباعة، ١٩٧٩، ص٣٨-٣٩ .

١٧- مؤيد محمود المشهداني، العلاقات السعودية-المصرية١٩٤٥-١٩٥٨،اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ،كلية التربية ، جامعة بغداد،١٩٩٨، ص٤٧.

١٨- هادي حسن عليوي، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي ١٩١٨– ١٩٥٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٠، ص١٩٥– ١٩٦.

١٩- زاهية قدورة، تأريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية،١٩٧٥،ص١٦٧.

٢٠- احمد طربين ،الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي١٨٠٠–١٩٥٨،دمشق ،١٩٧٠، ص٤٤٠.

٢١- يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩ – ١٩٤٥ (دراسة وثائقية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص١٦٠–١٦١ .

٢٢- ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل، للطباعة والنشر ،١٩٨٧،ص٢٧٧.

٢٣- ابراهيم حردان مطر، العلاقات العراقية السورية وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير،(غير منشورة)،المعهد العالي للدراسات السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية،بغداد،٢٠٠٤،ص٢٦.

٢٤- مؤيد محمود المشهداني ،المصدر السابق،ص٤٥.

٢٥- إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مقدمات الوحدة السورية المصرية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٤٩.

٢٦- يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ – ١٩٨٩ (دراسة وثائقية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، ص١٤٤–١٤٥.

٢٧- جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية١٩٤١–١٩٥٨،البصرة،مركز دراسات الخليج العربي،١٩٨٠،ص٧٦.

٢٨- فرنان ويليه، المصدر السابق، ص١٢٧ .

٢٩- علي محافظة، المصدر السابق، ص ١٦٦–١٦٧.

٣٠- ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومي ١٩٤١–١٩٥٨، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٧٩،ص٧٨.

٣١- أمين سعيد، الوطن العربي، القاهرة، دار الهلال، د.ت، ص١٨٥.

٣٢- يونان لبيب رزق، المصدر السابق، ص١٦٠-١٦١ .

٣٣- جميل الشقيري وبرهان غزال، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، دمشق، ١٩٥٥، ص٢٤.

٣٤- سهيلا سليمان الشلبي، دور توفيق ابو الهدى في الساسة الاردنية١٩٣٨-١٩٥٢،عمان،دار اليازدري،٢٠٠٤،ص١٩٧.

٣٥- جميل الشقيري وبرهان غزال، المصدر السابق، ص٢٥-٢٨.

٣٦- احمد الشقيري،المصدر السابق،ص٩١.

٣٧- علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ – ١٩٨٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٨٠-٨١ .

٣٨- محمد عزة دروزة، جول الحركة العربية الحديثة. لبنان-صيدا، المطبعة العصرية، خمسة أجزاء، ١٩٥١، ج٤، ص٢٩-٣١ .

٣٩- جلال يحيى، العالم العربي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، القاهرة، دار المعارف،١٩٦٦، ص١٣٧-١٣٩ .

٤٠- محمد علي رفاعي،الجامعة العربية وقضايا التحرير،الكويت،١٩٧١،ص٢٢.

٤١- علي محافظة، المصدر السابق، ص ١٧٦.

٤٢- يوسف خوري، المصدر السابق، ص١٥٧-١٥٩.

٤٣- نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠-١٩٥٠، دمشق، دار طلاس، ١٩٧٧، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

٤٤- ابراهيم محمد محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص ٥٩ .

٤٥- مؤيد محمود المشهداني ، المصدر السابق ، ص٦٥-٦٧.

٤٦- علي الدين هلال، المصدر السابق، ص٨٨؛ جريدة فلسطين ، العدد٢٧٩،في١٢شباط١٩٤٧.

٤٧- خيرية قاسمية، مذكرات محسن البرازي، بيروت، دار الرواد، ١٩٩٤، ص٤٤-٥٢.

٤٨- ابراهيم محمد محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص٦٧ .

٤٩- معاهدة١٩٣٦ : معاهدة وقعت بين مصر وبريطانيا، اعترفت بريطانيا باستقلال مصر في شؤونها الداخلية والخارجية مقابل اعتراف مصر بحق بريطانيا في ابقاء قوات مسلحة بريطانية بجوار قناة السويس. عاصم الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٧٦،ص٦٧.

٥٠- محيي الدين السفرجلاني، تاريخ الثورة السورية، دمشق، دار اليقظة العربية،١٩٦١، ص٤٧٠ .

٥١- جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الاوسط، ترجمة عمر الاسكندري، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٥٧، ص٢٥٦-٢٦٨ .

٥٢- جورج كاترو : عسكري وسياسي فرنسي ولد عام ١٨٧٩،تخرج من كلية سان سير العسكرية ،تولى عدة مناصب عسكرية وادارية في المستعمرات الفرنسية، عين حاكما لدمشق، وبعد سقوط فرنسا انضم لحكومة فرنسا الحرة، عين عام١٩٤٠ ممثلا لحكومته في الشرق الاوسط ومفوض ساميا في سوريا ولبنان، احمد عطية، القاموس السياسي، القاهرة، مطابع شركة الاعلانات الشرقية،١٩٦٦،ص٩٨٤.

٥٣- – ابراهيم محمد محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص٧٠ .

٥٤- بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية ١٨٥٠ – ١٩٥٨، دمشق، دار الجماهير، ١٩٧٦، ص٣٦٦-٣٦٨.

٥٥- وليد المعلم، سورية ١٩١٦ – ١٩٤٦، دمشق، دار طلاس للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص٤١٩-٤٢٢.

٥٦- بشارة الخوري: ولد في بيروت عام ١٨٨٠ وحصل على شهادة الحقوق في باريس عين وزير الداخلية ١٩٢٧ ، شارك في تأليف الكتلة الدستورية عام ١٩٣٣، انتخب أول رئيس لجمهورية لبنان في ٢١ ايلول ١٩٤٣، استمر إلى عام ١٩٥٢ ، طلب منه المعارضون الاستقالة فأستقال واعتزل ، توفي عام ١٩٦٤. خير الدين الزركلي ،الاعلام، تراجم، بيروت، دار العلم للملاين،ج٢،ص٧٥.

٥٧- أحمد طربين، المصدر السابق، ص٢٥٠-٢٥٢ .

٥٨- المصدر نفسه، ص٢٥٢-٢٥٤.

٥٩- ابراهيم محمد محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص٧٣ .

٦٠- صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٧٠، ص٥٨-٦٠.

٦١- عصبة الامم: منظمة دولية تأسست في ٢٨نيسان ١٩٢٠، من الدول الموقعة على معاهدة فرساي عاصمة فرنسا غايتها إنماء روح التفاهم والتعاون بين الامم وضمان الآمن والسلام في العالم، للمزيد من التفاصيل ينظر: لويس عجلان واخرون، المنجد في الاعلام، بيروت، دار الفقه، ٢٠٠١،ص٣٧٥.

٦٢- ابراهيم محمد محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص٧٥ .

٦٣- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ، مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية(حزيران ١٩٤٥- أذار ١٩٥٧) ، القاهرة، د.ت، ص٢ - ٣ .

٦٤- يوسف جبران غيث، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٢٩-١٣٠ .

٦٥- ابراهيم علوان، مشكلات الشرق الاوسط، بيروت، مكتبة العصر،١٩٦٨،ص١١١.

٦٦- محمد الفرحاني، فارس الخوري وايام لا تنسى، دمشق، ١٩٦٩، ص ١٠٠ .

٦٧- وليد العلم ، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨، التحدي والمواجهة، دمشق، مطبعة عكرمة، ١٩٨٥، ص٤٢١.

٦٨- وليد المعلم، سوريا ١٩١٦-١٩٤٦ المصدر السابق، ص٤٢٢-٤٢٣ .

٦٩- منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧٩، ٢٢٢-٢٢٣.

٧٠- ابراهيم محمد محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص٨٠ .

٧١- محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ج٢، ص١١٥ .

٧٢- ابراهيم محمد محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص٨١ .

٧٣- جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص٢ – ٣.

٧٤- جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص ٣.

٧٥- جورج لنشوفنسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العلمية، ترجمة جعفر الخياط، دار المتنبي،ط ٢، ١٩٦٥،ص٦٢.

٧٦- ستيفن همسلي لونغريغ ،سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقيل، بيروت دار الخقيقة،١٩٧٨،ص٤٤٠.

٧٧- منير تقي الدين ،المصدر السابق،ص٢٩٦.

٧٨- جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص٨.

٧٩- نجيب الارمنازي، عشر سنوات في الدبلوماسية في صميم الأحداث العربية والدولية، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٣، ص١١٠-١١٣.

٨٠- ستيفن همسلي، المصدر السابق،ص٤٤١.

٨١- ابراهيم محمد محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص٨٩ .

٨٢- علي محافظة، موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٥،ص٤٦.

٨٣- محمد سعيد حمدان، سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٦، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص٤٦٦ .

٨٤- عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، الكويت، ط٢، ١٩٨٥، ص١٠١-١٢٣ .

٨٥- ثورة البراق١٩٢٩: البراق هو الاسم الذي اطلق على الحائط الملاصق للحرم الشريف في القدس والذي مر فيه الرسول الكريم (ص) في اسرائه من المسجد الحرام إلى المسجد الاقصى ، وحائط البراق له قدسية عند المسلمين اراد الصهاينة السيطرة على الحائط فقاموا بأعمال عدوانية ضد المسلمين ، وفي آب ١٩٢٩ نظم اليهود الصهاينة مظاهرة ضخمة طافت شوارع القدس ورفع العلم الصهيوني عند الحائط البراق ، وشتموا العرب المسلمين مما دفع العرب بمظاهرة ضخمة بعد صلاة الجمعة صادف عيد المولد النبوي الشريف مما أدى إلى نزاع واصطدامات دموية بينهما للتفاصيل ينظر عواطف عبد الرحمن، المصدر السابق،ص١٦٥.

٨٦- اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩، بيروت، ١٩٧٩، ص٢٢٧-٢٢٨.

٨٧- علي محافظة، مواقف الدول الكبرى، المصدر السابق،ص١٤٧.

٨٨- الاخوان المسلمين : منظمة سياسية دينية أسسها الشيخ حسن البنا عام ١٩٢٨ ، انتشرت الحركة بسرعة في مختلف أجراء مصر والعالم العربي ولكن الطابع السياسي على طابعها الديني ، ينظر : زكريا سليمان بيومي ، الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨-١٩٤٨ ، القاهرة ، مكتبة وهبة ١٩٧٩ ، ص ٦٥؛ السيد يوسف ، الاخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص١٣.

٨٩- اكرم زعتر ،المصدر السابق،ص٣٧٦.

٩٠- نجيب صدفة، القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٤٦، ص٢٣٨؛ مهدي عبد الهادي، المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية١٩٣٤-١٩٧٤،بيروت، المكتبة العصرية،١٩٧٥،ص٧٠-٧١.

٩١- حاييم وايزمن: ولد في ولاية منسك في روسيا البيضاء، هاجر الى سويسرا عام ١٩٠١،عمل ضمن الحركة الصهيونية وكسب انصار له عام ١٩٢٠،اصبح رئيسا

للمنضمة الصهيونية، وفي عام ١٩٢٦ اصبح رئيسا للوكالة اليهودية واول رئيس لإسرائيل، ينظر: ليث محمد ابراهيم حسين الجنابي، السياسة البريطانية في فلسطين١٩٣٩–١٩٤٨،اطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية التربية جامعة الموصل، ٢٠١٠،ص١١.

٩٢– ناصر الدين النشاشيبي، قصة الصحافة والحكام والثوار في الشرق الاوسط، القاهرة، د.ت، ص٤٤.

٩٣– شفيق الروشيدات، فلسطين تأريخاً ...و مصيراً، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٦٨، ص٤٢.؛عبد الكريم العلوجي، الحقيقة في العلاقات السرية بين الصهيونية والنازية ،دمشق، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠،ص٧١٦.

٩٤– مجموعة مؤلفين، جامعة الدول العربية–الواقع والطموح، بيروت، ط١٩٩٢،٢، ص١٤٢–١٤٤.

٩٥– محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش–كذلك انفجر الصراع في فلسطين– ١٩٤٨–١٩٩٨، بيروت، ط٥، ١٩٩٩، ص ٣٥–٤٠.

٩٦– مجوعة اساتذة بجامعة الامارات العربية المتحدة، دراسات في المجتمع العربي، تقديم جميل سعيد، جامعة الامارات العربية المتحدة،١٩٨٤،ص٣١٤–٣١٦.؛ عدنان جميل كرم ،الارهاب الصهيوني في فلسصين١٩٣٦–١٩٤٨،رسالة ماجستير،(غير منشورة)،كلية الآداب جامعة بغداد،١٩٨٩،ص٩٨–١٠٠.

٩٧– احمد الشقيري، اربعون عاما في الحياة العربية والدولية،بيروت،١٩٦٩،ص٢٩٠.

٩٨– خالد سعود كاظم الدوري، محمود فهمي النقراشي ودوره السياسي في مصر ١٨٨٨– ١٩٤٨،رسالة ماجستير،(غير منشورة)،كلية التربية جامعة تكريت،٢٠٠٨،ص١١٨– ١١٩.

٩٩– عادل مالك، من رودس ال جنيف، بيروت، ١٩٧٤، ص١٠٤.

١٠٠– ليث محمد ابراهيم ،المصدر السابق،ص١٥٤–١٥٦.

١٠١- عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٦، ج١، ص٣٦.

١٠٢- عمار ظاهر مصلح الشمري، سياسة مصر الخارجية تجاه العراق وبلاد الشام ١٩٥٢-١٩٦١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب / جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٥-٦ .

١٠٣- مفاوضات صدقي-بيفن: هي مفاوضات بين اسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر وارنست بيفن وزير خارجية بريطانيا في٢٥تشرين الاول١٩٤٦ تضمنت رغبة الطرفين في تدعيم العلاقة بينهما على اسس جديدة تحفظ مصالح الطرفين ،الا ان الاتفاق جاء لصالح بريطانيا. راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسي، المركز الدولي لمصر و السودان لقناة السويس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،ج٢، ١٩٥٢،ص ١٧٩ .؛صحيفة اخبار اليوم المصرية، القاهرة العدد١٦،١١٦ت٢، ١٩٤٦

١٠٤- محمد سعيد حمدان، المصدر السابق، ص٤٨-٤٩.

١٠٥- احمد حمروش، قصة ثورة يوليو-شهود ثورة يوليو، الجزء الرابع، بيروت، ط١، ١٩٧٧، ص٣٨٧.

١٠٦- محمد سعيد حمدان، المصدر السابق، ص٤٨-٤٩.

١٠٧- عارف العارف، المصدر السابق، ج١، ص٢٨٨-٢٨٩.